الفيدرالية في العراق بين الواقع والتطبيق

م.م. هديل لطيف ياسر

كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: الفيدرالية، المركزية، النظام الدكتاتوري، الحكم المحلي.

الملخص:

لم تشهد أية قضية دستورية أو سياسية عراقية ذلك الجدل الواسع المثير والمستمر مثل ما تشهده الآن مسألة الاستحقاق الفدرالي وتطبيقاته العملية. فمنذ أحداث ٢٠٠٣ وإسقاط النظام الدكتاتوري فيه، ذلك النظام الذي أعتمد كثيرا على الدولة المركزية الصارمة في تدعيم نظام حكمه، أصبح اختيار النظام السياسي الذي يلغي نهائيا إمكانية تركيز السلطة وعودة الدكتاتورية إلى الحكم في البلاد ويوفر الاطمئنان النفسي لمشاعر الشعب العراقي ويساعده على بلورة ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والمساهمة انطلاقا من شعوره بالاقتدار وإلغاء مخاوفه وتشجعه للانحياز نحو الديمقراطية هو الشغل الشاغل لكل السياسيين. ولعل تطبيق نظام فدرالي ديمقراطي يشكل ضمانة شبه أكيده ضد عودة المنهج الدكتاتوري في الحكم، ويؤدي إلى إقامة مجتمع حر يتمتع بالعدالة والوحدة. هذا ما أكده واضعي الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في ديباجته التي نصت على ان (شعب العراق الذي آل على نفسه بكل مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وان يتعظ لغده بأمسه) وان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضا وسيادة). فهل تمكن المشرع العراقي من تلبية طموحات وتطلعات الشعب العراقي نحو الفدرالية حينما صاغ البنود الخاصة بالفدرالية في ثنايا الدستور.

المقدمـة:

أن مصطلح الفيدرالية يشير إلى أحد أبرز المصطلحات التي لا يزال يدور حولها نقاش كبير في الاوساط السياسية والقانونية والفكرية، وعلى الرغم من النظريات والدراسات المتعددة التي صاغها وأولها منظرون ومفكرون منذ أمد بعيد . وتعد الفيدرالية عبارة عن نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حكومتين أو أكثر، منتخبة بحرية وتتمتع

بالسلطة على الشعب ذاته والمنطقة الجغرافية ذاتها، وهي تمنح وتحمي القدرة على صنع القرار حيث تظهر النتائج أسرع ما تظهر في المجتمعات المحلية وفي المستويات العليا للحكومة.

إن موضوع الفيدرالية يتمتع بأهمية بالغة خاصة في إطار الدستور الفيدرالي الجديد في العراق، وما يترتب عليه من تعدد السلطات والدساتير والقوانين والمؤسسات الدستورية والعلاقات بين الحكومات المحلية والمركزية، بحكم إن النظام الفيدرالي جاء كأفضل الحلول المطروحة للتعدية، ولحل مشكلات العراق في الوقت الحاضر. وتعتبر تجربة الفيدرالية في العراق تجربة جديدة في النظام السياسي العراقي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ولغاية تغيير النظام عام 2003 كان العراق عبارة عن دولة بسيطة موحدة، اما بعد هذا التاريخ تعالت الاصوات المطالبة بالنظام الفيدرالي في العراق وحجتهم في ذلك ان النظام المقترح هو نظام يحاكي التجارب العالمية التي اخذت به، كما ان الدول التي تبنته قد تمكنت من ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتخليص الشعوب من انظمة الحكم الديكتاتورية، الا ان ما يلاحظ على تجربة العراق انها تختلف بعض الشيء عن الانظمة الفدرالية المتعارف عليها في العالم، كونها تسمح بإقامة اقاليم على اساس أركان مزدوجة، سواء المتعلقة بالقومية او التنظيم الاداري، وهو امر غير مطروق سابقا، اضافة الى توجهه غير المألوف في توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم والصلاحيات الممنوحة لكل منهما.

اهمية البحث: مع تزايد اهمية الفدرالية واقرارها دستوريا في العراق فان هذه الدراسة تعد محاولة لتحليل اشكاليات تطبيق الفدرالية ومعوقاتها في العراق من جانب الشؤون الدفاعية التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية، وفي ه هدى المتطلبات والوقائع التي تفرضها قضية التحول الديمقراطي من اجل بناء نظام اتحادي تعددي.

إشكالية البحث: توجد بعض الاشكاليات المتعلقة بضوابط تشكيل الاقاليم وهي:

1- ما الفيدرالية وما الأسس الدستورية والقانونية لنشأة النظام الفيدرالي في العراق.
2- ما دوافع ومبررات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق.
3- ما المعوقات والتحديات السياسية التي تواجه النظام الفيدرالي في العراق. وما مدى نجاح النظام الفيدرالي في العراق وما البديل عنه.

فرضية البحث: من مشكلة الدراسة نستطيع ان نستند الى فرضية مفادها ان الفيدرالية المطبقة بالعراق فرضها الواقع الموجود قبل عام 2003م وجاء دستور 2005 ليكرس هذا الواقع عبر منح الصلاحيات الى الأقاليم على حساب المركز، وهذا ما ادى الى تداخل الصلاحيات وتسبب في تلكؤ التجربة في العراق.

منهج البحث: سيتم الاعتماد على منهج التحليلي الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر والمفاهيم بشكل مفصل ومنهجي، ويساعد في فهم الوضع الحالي للفيدرالية في العراق وتقييم التطبيقات المختلفة لها.

المحور الأول: ماهية الفيدرالية:

الفيدرالية هي شكل من أشكال الدولة الناجحة، والتي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها، مع الإبقاء على رابطة الوحدة في ظل الاتحاد الفيدرالي، ولاسيما في عصر العولمة وافرازاته الثقافية والحضارية[1]. والفيدرالية كلمة لاتينية الاصل، اشتقت من كلمة (Foedus،) وتعني المعاهدة او الاتفاق بين طرفين او اكثر او عقد زواج وفق القاموس الالتيني، وهنالك من يرى ان الفيدرالية مشتقة من كلمة (Fides or trust) والتي هي نوع من الاتفاق المبني على الثقة المتبادلة بين الأطراف[2].

والتعريف العام لمصطلح الفيدرالية (Federalism)، هي"نظام حكم تتحد فيه الولايات وتتخلى عن بعض سلطاتها لسلطة مركزية"، وعلى الرغم من صعوبة تصور تعريف محدد لها، مع ذلك، فإن الفيدرالية تتضمن دائما فكرة وجود صلة دائمة بين كيانات ضمن مجموعة أكبر، إذ ولدت الدولة الفيدرالية من تجمع كيانات لدولة موجودة مسبقا وتختلف عن الدولة الوحدوية اللامركزية التي تقرر سياديا ما هي الاختصاصات الممنوحة للمناطق، لذلك تتطلب الفيدرالية التنوع [3]. وهناك من يعرفها ايضا، بأنها: "شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بينٍ حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الاقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الاخر ويتقاسمان السيادة في الدولة، ويمكن للفدرالية أن تتضمن شكل الحكومة أو التركيب الدستوري الموجودين في الدولة الفدرالية"[4]

كما عرفت بانها : "اتحاد دولة له وجهين احدهما يمثل الدولة الموحدة والاخر الدولة الداخلة في الاتحاد ويظهر الوجه الاول في ميدان السياسة الخارجية، والاعمال السيادية بينما يظهر الاخر بالتنظيمات الدستورية للدويلات الداخلة في الاتحاد"[5].

المحور الثاني: الأسس الدستورية والقانونية لنشأة النظام الفيدرالي في العراق

أدى التغير السياسي في العراق والذي جرى في التاسع من نيسان عام 2003 بفعل حالة من التدخل العسكري الخارجي الى تغير النظام الاداري في العراق، فمن الناحيتين النظرية والتطبيقية اتجهت دولة العراق الى العمل بالنظام اللامركزي، ومن بداية مرحلة التأسيس الدستوري والقانوني لنشأة النظام الفيدرالي في العراق، فقد ورد في الدستور العراقي لعام 2005 في نص المادة (116) منه : "ان النظام الاتحادي في العراق يتكون من

عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية، وكل اقليم له سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية ينظمها دستوره الخاص به"، وسبق الدستور العراقي قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 في نصه على : "ان العراق يتكون من حكومة اتحادية وحكومات اقليمية ومحافظات وبلديات وادارات محلية"، عليه سوف نبين من خلال هذا المحور الأتي:

أولا: آلية تشكيل الاقاليم في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004

أصدر مجلس الحكم* قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في الثامن من آذار عام 2004، وهو القانون الذي أعد اول دستور مؤقت يحكم العراق بعد تغيير نظام الحكم فيه في عام 2003، ونص قانون إدارة الدولة على تأليف حكومة عراقية منتخبة وفق دستور دائم تكتبه جمعية وطنية منتخبة، وقد جاء القانون في تسعة أبواب و 62 مادة، والهدف من وراء هذا القانون، بحسب واضعيه، هو لمنع تركيز السلطة في يد الحكومة الاتحادية ولتشجيع ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين[6].

وبموجب هذا القانون تغير العراق من دولة بسيطة الى دولة اتحادية مركبة، اذ نصت المادة الرابعة منه على ان (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل او العرق او الاثنية او القومية او المذهب)[7].

والملاحظ هنا ان المشرع قام منذ البداية بتنظيم وتوزيع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية التي تتكون من (الجمعية الوطنية باعتبارها السلطة التشريعية الاتحادية، ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء باعتبارها السلطة التنفيذية الاتحادية، والسلطة القضائية الاتحادية) وبين حكومة الاقاليم حسبما جاء في المادة (24) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. وما يؤخذ على هذا التقسيم ان المشرع خلط بين الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية وجعلها جميعا في مستوى واحد، فالمفروض ان الاقاليم تشكل كيانات سياسية تختلف عن المحافظات والبلديات والادارات المحلية التي هي عبارة عن وحدات إدارية ومن ثم فهي تمارس وظيفة ادارية ولايحق لها ان تتقاسم السلطات مع الحكومة الاتحادية في الدولة[8].

كما ان قانون ادارة الدولة كان في حينها قد اعترف بإقليم كردستان، وقد تجسد هذا الاعتراف بحكومة اقليم كردستان في المادة (53/أ) ونص على ان تستمر حكومة

اقليم كردستان في مزاولة اعمالها الحالية طوال المرحلة الانتقالية، الا ما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية، كما ويلاحظ ان القانون اضفى على منطقة كردستان صفة الاقليم دون تطبيق الالية التي نصت عليها الفقرة (ج) من المادة (53) التي اجازت لمجموعة من المحافظات لا تتجاوز الثلاث (خارج اقليم كردستان) تشكيل اقاليم فيما بينها، كما واعطى القانون الحق للإقليم بتنظيم الشؤون الداخلية المتعلقة بالأمن الداخلي وقوات الشرطة وكذلك تنظيم الضرائب والرسوم(*) اما فيما يخص تطبيق القوانين الاتحادية في اقليم كردستان، فأن القانون كان قد سمح للمجلس الوطني الكردستاني بتعديل تنفيذ القوانين داخل اقليم كردستان في الامور التي ليست من ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية المنصوص عليها في القانون(9).

كما يلاحظ ان ما جاءت به الفقرة (ج) من المادة (53) لم يحدث اثناء تلك الفترة الانتقالية والتي تضمنت انتخابات الجمعية الوطنية وتشكيل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ثم كتابة الدستور والاستفتاء عليه ولهذا جاءت النصوص المتعلقة بتشكيل الأقاليم شكلية فقط ولم يتم اتخاذ اجراءات عملية في هذا الشأن(10).

ثانياً: الية تشكيل الاقاليم في الدستور العراقي لعام 2005

اعتمد الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الاتحادي، فقد نصت المادة الأولى منه على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"، وقد أخذ الدستور العراقي بثلاثة أنواع من أنظمة الحكم الإداري المطبقة في العالم؛ الأول نظام الأقاليم، والذي نصت علية المواد من (116 الى-121)، والثاني نظام اللامركزية الإدارية للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم والذي نصت عليه المادتين (122 و123)، والثالث نظام الإدارات المحلية والذي نصت عليه المادة (125)، بقي أن نذكر أن نص المادة (124) كان قد عالج موضوع العاصمة بغداد والتي لم يجيز لها الدستور أن تنظم لإقليم(11).

فقد بين الدستور العراقي آلية تشكيل الاقاليم في المادة (119) منه، بعد ان اعترف منذ صدوره بإقليم(*) كردستان كإقليم اتحادي، اذ اعطى الحق لكل محافظة او اكثر بتكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، ويقوم بإحدى طريقتين:

الأولى: ان يكون هنالك طلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

الثانية: تتمثل في تقديم طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

وقد عهد الدستور في المادة (118) للسلطة التشريعية تحديد الاجراءات التنفيذية المتعلقة بتكوين الاقاليم بقانون يسن بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وبناء على ذلك فقد صدر قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (13) لسنة 2008 ، ويتكون هذا القانون من ستة فصول تناول الفصل(**) الاول كيفية تكوين الاقاليم، إذ أشار إلى أن الاقليم يتكون من محافظة او اكثر، وبين الفصل الثاني الطرق التي تتشكل بها الاقاليم، اما الفصل الثالث فأختص ببيان اجراءات تشكيل الاقاليم، والتي تبدأ بتقديم طلب تشكيل الاقليم إلى مجلس الوزراء موقعا من قبل رؤساء الاقليم او الممثلين القانونيين لمجالس المحافظات او المجالس التشريعية للأقاليم على ان يكلف مجلس الوزراء المفوضية العليا للانتخابات باتخاذ الاجراءات المتعلقة بالاستفتاء ضمن الاقليم المراد تشكيله خلال 15يوم من تاريخ تقديم الطلب، وما يلاحظ على هذا القانون احتواؤه على ثغرة قانونية، وتحديدا في المادة السادسة منه التي تنص على ان يكون الاستفتاء ناجحا اذا حصل على اغلبية المصوتين من الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم الانضمام إلى اقليم وتعلن النتائج خلال 15 يوم من اجرائه على ان لاتقل نسبة المشاركين في التصويت عن 50 %من الناخبين، اذن المادة تتحدث عن المحافظات التي تروم الانضمام إلى إقليم وليس عن المحافظة التي تروم التحول إلى اقليم(12).

المحور الثالث: مبررات ودوافع تطبيق النظام الفيدرالي في العراق

من المعروف ان الشعب العراقي يتكون من قوميات وطوائف عديدة عاشت متآخية جنبا إلى جنب على مر العصور شأنه في ذلك شأن اغلب دول العالم، وهذا جعله يتصف بالتعددية، وهذه التعددية تشمل التعددية القومية او التعددية الدينية والمذهبية، وبالتالي ومع وجود هذا التعدد الديني والقومي والمذهبي وتمركز الولاءات حول القومية او المذهب او الدين كل هذا ادى الى نشوب حالة من الصراعات السياسية التي رأت بضرورة ايجاد نظام سياسي يخدم جميع الاطراف في الدولة العراقية وهو ماتم الاتفاق عليه بعد عام 2003 في اول تنظيم دستوري الذي سبق واشرنا اليه وهو قانون ادارة الدولة العراقية الذي ذكر بأن شكل النظام السياسي الجديد في العراق هو نظام اتحادي فدرالي، وإن لجوء الدول على اعتماد الفيدرالية، لابد أن يستند الى مبررات واقعية، ليكون النظام الفيدرالي منسجما مع الواقع الذي يقام فيه، والأمر نفسه يسري على العراق، إذ أن المناداة بالفيدرالية كانت مستندة الى مبررات عدة، وهي:

أولاً: حل مشكلة التنوع القومي والديني والطائفي

يعد العراق أحد الدول التي تتميز بعدم التجانس الكامل في التركيبة الاجتماعية، إذ تتعدد فيه الاعراق والاديان والطوائف واللغات، وذلك بسبب القدم الحضاري للعراق، وتوالي الهجرات البشرية عليه، لذا نرى تركيبته الاجتماعية تضم القوميات العربية والكردية والتركمانية والكلدانية والسريانية والآشورية، فمن حيث الديانة، فالى جانب الاغلبية العظمى المسلمة في العراق، هناك كمن غير المسلمين، وأما التقسيم الطائفي فإنه يطال القوميات الكبرى الثلاث: العرب والأكراد والتركمان[13]، ولذا فإن المجتمع العراقي لا يعتبر مجتمعا متجانسا فتعدد‌ياته القومية والدينية والطائفية مدعاة لتنوع الخصوصيات الاجتماعية، وهذا هو أحد عوامل التفرقة في المجتمع، ولم تتوافر الشروط اللازمة لاحتواء عوامل التفرقة عند تشكيل الدولة العراقية، مما أدى الى اتساع ظاهرة الانقسام القومي والطافي في العراق. بالتالي فأن عوامل الاشتراك من دين ولغة وقومية تُعد عوامل مهمة ومشجعة على اقامة اتحاد فدرالي في حالة نص الدستور الاتحادي على ذلك، في حين نجد ان الدستور العراقي لعام 2005 قد سلك مسلك مخالف في ذلك عندما نص في المادة (الرابعة) منه على ان النظام الاتحادي في العراق يقوم على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية وليس على اساس الاصل او العرق او القومية او المذهب، ومن ثم فالدستور العراقي يمنع اقامة نظام فدرالي يقوم على القومية او العنصرية المذهبية، على الرغم من ان إقليم كردستان تشكل نتيجة توافر العوامل السابقة وهي القومية واللغة[14].

ثانياً: إعادة تشكيل الهوية العراقية وضمان الوحدة الوطنية

إن الهوية الوطنية هي صياغة الجماعة وفق مشتركاتها العامة أو مجمل ثقافتها، وبما ينسجم مع تاريخها ومعتقداتها، وهي تشكل عنصر اطمئنان للفرد والجماعة، وتذوب في الهوية الوطنية الانتماءات الاخرى كاللغة والدين والطائفة، والعراق ومنذ نشوئه عام 1921 لم ينجح في تشكيل الهوية الوطنية لسكانه، والتي يفترض بها أن تحتوي الانتماءات الاخرى، لذا يلاحظ أنه كان دوما ساحة صراعات، وإن ضمان الوحدة الوطنية في العراق يكون بإنهاء صراعات الهوية والانتماءات عن طريق إقامة نظام فيدرالي يستوعب كل هذه الانتماءات ويوجد المشتركات بينها، بذا تتحقق حالة التلاحم والتفاعل بين أبناء البلد الواحد مما يولد إدراكا في انتمائهم لإقليم الوطن، وهذا الانتماء يعلو على ما عداه من هويات، فالهوية السياسية العامة هي التي تربط جميع أبناء البلد هي الهوية العليا على ما عدها من هويات فرعية ثانوية [15].

ثالثاً: إقامة الديمقراطية وضمان عدم عودة الدكتاتورية

إن الدولة الفيدرالية بطبيعتها ديمقراطية لأنها قائمة على أساس فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم بموجب الدستور، وكذلك لأنها توفر لأي من إقاليمها فرصة إدارة شؤونه الداخلية باستقلال عن السلطة المركزية، كما أن الفيدرالية تعزز القيم الديمقراطية الليبرالية، وذلك من خلال التأكيد على أن تكون الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات منتخبة من قبل الناخبين، وهي مسؤولة إزائهم[16].

رابعاً: الرغبة في تحقيق التنمية البشرية والتكامل الاقتصادي

تعد الفيدرالية إحدى العوامل المهمة لإجراء التنمية البشرية، إذ تقوم على اساس العدالة في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص، وبما تؤشره من مجال ملائم لتحقيق قدر عال من الانتاجية، كما يربط البعض الفيدرالية بالرفاهية الاقتصادية كونها تحقق منافع اقتصادية عالية للبلد واستندوا في ذلك الى الدول الكبرى ذات الانظمة الفيدرالية كالولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا حيث تتم فيها السيطرة على الاقتصاد وتقليل الحواجز الحدودية على التجارة بين الولايات والمقاطعات واقامة نظام قومي للاتصالات، الا اننا نرى ان التقدم الاقتصادي في اي دولة لا يشترط ان تكون هذه الدولة ذات شكل فدرالي، والدليل انه توجد العديد من الدول الغنية اقتصاديا لكنها لا تتبع النظام الفيدرالي مثل اليابان وفرنسا، في حين نجد في المقابل دول ذات انظمة فيدرالية ولكن اقتصادها ضعيف وتعاني من الفقر مثل اثيوبيا، لذا نرى ان الاعتماد على هذا المبرر كعامل مساعد في تأسيس النظام الفدرالي في العراق منطق غير سليم[17].

خامساً: اتفاق جميع فصائل المعارضة العراقية (السابقة) على أن يتضمن دستور العراق الجديد خيار الفيدرالية

لقد تبنت معظم فصائل المعارضة العراقية (سابقا) من خلال مؤتمراتها قرار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره من دون انفصال، وضمن الوطن العراقي الواحد، وكذلك تبني برلمان كردستان الفيدرالية في علاقته مع المركز، وبهذا أصبحت الفيدرالية أمرا واقعا، وأقرت كمبدأ على اساس واقع التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية[18].

المحور الرابع: المعوقات والتحديات السياسية التي تواجه النظام الفيدرالي في العراق

إن التأمل في فشل عدد من محاولات لتشكيل الأقاليم في العراق (باستثناء إقليم كردستان الذي فرض نفسه كأمر واقع) يكشف لنا الستار عن بعض الصعوبات والمعوقات

والتحديات السياسية التي تحول دون تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، ولعل من أهم هذه المعوقات[19]:

1. حداثة مفهوم النظام الفيدرالي في الثقافة العراقية بحيث إنها تثير مخاوف التقسيم أكثر منها وسيلة لتنظيم شكل النظام السياسي وتحقيق التوازن بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم.
2. لم تلق فكرة تشكيل الأقاليم في العراق الاهتمام الكافي في مدركات النخبة السياسية الحاكمة في العراق، ولم تفكر فيها هذه النخبة بشكل جاد كحل لإنهاء المشكلات السياسية في العراق وذلك بسبب الظروف غير المستقرة في البلد والمتمثلة بغياب الفلسفة السياسية الواضحة التي يقوم عليها النظام السياسي العراقي.
3. إن طبيعة ومعالم النظام الفيدرالي المناسب للتطبيق في العراق تكاد تكون غامضة وغير واضحة للأغلبية العظمى من العراقيين، وذلك بسبب حساسية الوضع السياسي وتعقيدات العملية السياسية التي مازالت تعاني من أزمات متتالية، الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة عن شكل النظام الفيدرالي الصالح للعراق وفيما إذا كان يستند إلى أساس قومي أو طائفي أو جغرافي أو إداري.
4. غياب العوامل اللازمة لنجاح النظام الفيدرالي في العراق، فغياب الاستقرار الأمني والسياسي، ووجود نزاعات ومشاكل حدودية وإدارية فيما بين المحافظات العراقية، وعدم وجود رؤية واضحة ومحكمة لكيفية إدارة الأقاليم المقترحة، وطريقة توزيع الصلاحيات فيما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، كل ذلك جعل مجرد التفكير في إقامة النظام الفيدرالي بمثابة المسير إلى المجهول.
5. المحيط الإقليمي وبخاصة دول الجوار فهي تخاف من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق وبخاصة تطبيق النظام الفيدرالي الامر الذي يدفعها الى التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في تقويض التجربة العراقية اعلاميا وسياسيا، ومما يدعم مواقفها هو الوضع الدولي بعد عام ١٩٩٠ الذي ادى الى تفكك دول المنظومة الاشتراكية الى دويلات صغيرة وسبب نجاحها في الحصول على استقلالها هو تاييد امريكا لها والتي يمكن ان تمارس نفس دورها في تفتيت دول المنطقة على اسس اثنية (قومية ودينية)[20].
6. ضعف الحكومة المركزية وعدم فعالية مؤسساتها وعجزها عن بسط سلطتها على كل الأقاليم المحتملة التشكيل، مع وجود النزعات الانفصالية لدى بعض الأطراف العراقية خصوصا الكرد، مما يخلق صعوبة في تطبيق الفيدرالية بصورة تضمن تحقيق التوازن في الصلاحيات والسلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم كما هو الحال في الولايات المتحدة،

وما سيحدث هو تطبيق فيدرالية هشة وضعيفة لا تمتلك فيها الحكومة الاتحادية مقومات الدولة خاصة الدفاع والخارجية والمالية والأمن.

7. إن تشكيل الأقاليم يتطلب تأسيس مجالس تشريعية وحكومات محلية ووزارات وممثليات في الخارج ومؤسسات وأجهزة أمنية خاصة بكل إقليم وهذا يستوجب زيادة في حجم الإنفاق المالي بشكل كبير، مما يؤدي إلى إنهاك الميزانية العامة للدولة في ظل أجواء التدني المستمر لمصدر الدخل الرئيسي للعراق وهو النفط وبالتالي تهديد الاقتصاد العراقي بالانهيار[21].

8. ومن المشكلات والعقبات القانونية ايضا مشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها في نينوى وديالى وصلاح الدين والانبار وكربلاء فاستنادا الى تفسير سابق للمحكمة الاتحادية حول رغبة محافظة كركوك في التحول الى اقليم اعطت المحكمة رايها بعدم جواز تحول المحافظة الى اقليم لانها من المناطق المتنازع عليها والمشمولة بالمادة (140) من الدستور، واستنادا الى هذا التفسير فان المحافظات وحتى الانبار التي توجد لديها مناطق متنازع عليها مع كربلاء لا تستطيع التحول الى اقليم لانها مشمولة بذات المادة الدستورية[22].

9. وجود ثغرة قانونية في القانون رقم (13) لسنة 2008 قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، حيث تتحدث المواد الأولى منه عن كيفية تقديم الطلب الذي تبين فيه المحافظة رغبتها في التحول إلى إقليم بينما تشير المادة السادسة (الثغرة القانونية) إلى إنه (يكون الاستفتاء ناجحا إذا حصل على أغلبية المصوتين من الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم الانضمام إلى إقليم وتعلن النتائج خلال (15) يوم من إجراءه على أن لا تقل نسبة المشاركين في التصويت عن (50)% من الناخبين)، فالمادة تتحدث عن المحافظة التي تروم الانضمام إلى إقليم ولم تتحدث عن المحافظة التي تروم التحول إلى إقليم[23].

المحور الخامس: مدى نجاح النظام الفيدرالي في العراق وما هو البديل عنه

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 طالت التغييرات كل مفاصل الدولة الاساسية بما فيها شكل الدولة ومؤسساتها الحكومية اذ عمل القادة السياسيون في العراق بعد عام 2003 على ايجاد شكل جديد للدولة وبالفعل فقد تم تبني نظام الحكم الفيدرالي والذي تم الاشارة اليه في اول وثيقة دستورية انتقالية وهي قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/8 الذي نص في المادة الرابعة منه على ان: (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي ويجري تقسيم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومة الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية...)،

ثم جاءت المادة (الاولى) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لتؤكد من جديد على الاخذ بالنظام الفيدرالي، اذ نصت المادة المذكورة على ان (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي)، وبعد ارساء الفيدرالية كنظام سياسي في العراق يجد البعض ان هذا النظام لم يكن احد الخيارات السياسية المطروحة من قبل السياسيين وانما كان ضرورة فرضها الواقع السياسي الذي كان يعيشه العراق، فمعروف عن الفيدرالية انها تعد حلاً مثاليا للكثير من الاشكاليات المنبثقة عن التعددية سواء التعددية القومية او التعددية الطائفية، وان هذا النظام اثبت على مراحل مختلفة فاعليته في كثير من الدول على الرغم من وجود بعض التجارب الفاشلة والتي لم تكن بسبب الفيدرالية وانما نتيجة الظروف التي نشأت بها الفدرالية في تلك الدول، فالفدرالية ليست وصفة جاهزة تطبق في كل زمان ومكان وانما هي تنظيم سياسي ودستوري يتوقف مدى نجاح تطبيقه على الظروف الموضوعية والحضارية للمجتمع محل التطبيق[24].

وقبل اقتراح آلية مناسبة لتطبيقها كبديل عن النظام الفيدرالي في العراق لابد من العمل بكل الوسائل الدستورية والسياسية والاجتماعية على تذليل الصعوبات وحل اشكالياتها، ومنها[25]:

1. معالجة الثغرات الدستورية والقانونية.
2. تبديد مخاوف الجهات السياسية والاجتماعية غبر المقتنعة بالفيدرالية، خاصة وان معظمها لديه مؤشرات ومخاوف مشروعة، واعطائها ضمانات بعدم تقسيم العراق او سيطرة أحد الأقاليم على ثرواته الطبيعية والاقتصادية المهمة.
3. مواجهة كل اشكال التدخل الخارجي الاقليمي والدولي في الشان العراقي، وذلك من خلال مد جسور الثقة والتعاون مع القوى الاقليمية والدولية المؤثرة في الساحة العراقية وكسب ثقتها وتطمينها بخصوصية التجربة العراقية الجديدة.
4. العمل بكل الوسائل الدستورية والسياسية التي تساعد على دعم الحكومة الاتحادية وتعزيز قوتها وصلاحياتها في المرحلة الحالية ، لان قوة الحكومة الاتحادية تنعكس ايجابيا على بناء مؤسسات الدولة التى تشكل هويتها وكيانها وهي (السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة ونائبية ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية والسلطة القضائية)، خاصة وان ظروف الاحتلال أدت الى غياب الدولة وتفتيت مؤسساتها وبنيتها وان كانت تصب في خدمة النظام البائد فمن المفروض ان يتم تفتيت النظام البائد ومحاسبته وليس تدمير الدولة العراقية وبدون معالجة مؤسسات الدولة المهمة بالسرعة المطلوبة.

5. ينبغي عدم اثارة المشاكل الحدودية بين المحافظات في الوقت الحاضر بل تاجيل النظر في هذا الموضوع الى ان يتغلب العراق على مشاكله الكثيرة الاخرى وتخويل الحكومة الفيدرالية للنظر في هذا الموضوع الذي يستحسن عدم فتح ملفه نهائيا وسوف لن تكون هناك مبررات لفتحه اذا ما تم جعل الثروات والموارد الطبيعية ملك للجميع.
6. ينبغي استحضار دعوات القادة الروحيين وتأكيدهم المستمر على وحدة العراق، وبخاصة تأكيدات المرجعية الرشيدة للسيد علي السيستاني (دام ظله) وتأكيده الدائم على حماية الاقليات الاثنية وعلى الرجوع الى الشعب في تقرير القضايا المصيرة التي تتعلق بمستقبل العراق ووحدته[26].

وفي ضوء هذه البيئة السياسية المعقدة والضبابية، ونتيجة للجدل الدائر حول امور كثيرة في البلاد ومنها تطبيق الفيدرالية لهذا نضع مقترحات يمكن الاخذ بالمناسب منها كبديل للنظام الفيدرالي؛ هي:

أولاً: اللامركزية بدل الفيدرالية

الاخذ بمبدأ اللامركزية في الحكم بدلا من الفيدرالية في المرحلة الحالية كون جوهر الحكم اللامركزي لا يختلف كثيرا من الناحية العملية عن نظام الحكم الفيدرالي، فضلا عن المميزات التي يتمتع فيها نظام الحكم اللامركزي، كونه يعزز الديمقراطية ويدعمها، اما السلطة المركزية التي انتخبت و استلمت الحكم شرعيا بالممارسة الديمقراطية الحقة لتحكم البلاد باعتبارها صاحبة السيادة وفي نفس الوقت تقوم كل محافظة او اقليم او مقاطعة بانتخاب حكامها المحليين بدلا من ان تفرضهم السلطة المركزية، ولعل نجاح التجارب اللامركزية في فرنسا واسبانيا وايطاليا يشجع على اعتماد اللامركزية في الحكم ويدفع شكوك المتخوفين على وحدة الدولة في النظم اللامركزية لان الدستور هو الضامن لوحدة البلاد كما يمثل قمة الهرم القانوني في الدولة وما بقية السلطات سواء في المركز او في الاقاليم الا وحدات تستمد سلطاتها من الدستور الذي تسمو احكامه بالنسبة لسائر النظام القانوني في الدولة بجميع أرجائها إداريا وإقليميا[27].

ثانياً: تطبيق الفيدرالية مع اعطاء الصلاحيات الواسعة للحكومة المركزية

الاخذ بمبدأ الفيدرالية في الحكم بشرط ان تكون الصلاحيات الواسعة للحكومة الاتحادية المركزية وتحدد صلاحيات الحكومة المحلية في الاقاليم وذلك لسببين[28]:

1. تعزيز مكانة الدولة عن طريق حكومة اتحادية قوية تتمتع بسلطات واسعة لكي تتجاوز حالة الضعف والوهن الذي مرت به الدولة العراقية بعد تفكك مؤسساتها المتهالكة التي كانت تصب في خدمة النظام البائد وليس في خدمة الدولة العراقية، فبعد انهيار

النظام انهارت الدولة ومؤسساتها وما تبعه من ظروف الانفلات الامني وانكشاف الحدود امام من هب ودب من القوى الارهابية، مما يجعل الاقاليم عاجزة عن الدفاع عن امنها الداخلي والخارجي.

2. ضعف الخبرة الادارية والسياسية لدى الاقاليم مما يجعل المحافظات غير مؤهلة لادارة شؤونها بشكل كامل ولهذا يفضل التدريج في نقل الصلاحيات من المركز الى الاطراف (المحافظات).

كما ينبغي ان تكون الفيدرالية المطبقة هي على مستوى المحافظات ولايفضل التوسع بتكوين اقاليم كبيرة تجنبا للاشكالات الاثنية والسياسية التي يمكن ان تحصل من خلال الصراع على السلطة والمناصب السياسية في الحكومات المحلية او التنازع على الحدود بين المحافظات التي من بعض سماتها التغير لاسباب سياس ية وادارية في العقود السابقة وان الخوض بها يفتح الباب على مصراعيه امام مشاكل معقدة وخطيرة بين اقاليم الدولة.

الخاتمة::

نستنتج مما ذكر في بحثنا المبسط هذا، ما يلي:

1. ان النظام الفيدرالي بشكل عام هو نظام ذو طبيعة مركبة ومزدوجة يضم مستويين من الحكومات (الحكومة المركزية وحكومات الولايات او الاقاليم)، لذا لابد من أن يكون هناك نوع من التوازن في اختصاصات وصلاحيات كل من الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم او الولايات بشكل لا يؤثر على هيبة الدولة الاتحادية.
2. كما ان لتطبيق النظام الفيدرالي مميزات كثيرة جدا يمكن ان تحققها الدولة العر اقية ابرزها تعميق التجربة الديمقراطية وتوزيع السلطات والمشاركة الادارية الواسعة في ادارة الدولة وتعزيز قوة الدولة ومكانتها الدولية.
3. تبين من خلال البحث ان هناك صعوبات كبيرة تعوق وتعرقل تطبيق النظام الفيدرالي في الوقت الحالي بعضها موضوعية وهي بحاجة الى مزيد من الحوار والعمل السياسي والاعلامي والثقافي البناء لحلها، وبعضها غير موضوعية عبارة عن هواجس ومخاوف غير مبررة يريد البعض تضخيمها.
4. الدستور العراقي لسنة 2005، وسع من صلاحيات واختصاصات سلطة الاقاليم على حساب السلطة الاتحادية (المركزية)، على الرغم ان اغلب النظم الفيدرالية الحديثة تتجه الى تقوية سلطات المركز على حساب الاقليم خاصة في الدول التي تنشأ فيها الفدرالية عن طريق تفكك دولة بسيطة وهو ما حصل في النظام السياسي العراقي، فهذا النوع من الفيدراليات يعطي اولوية للقانون الاتحادي في حالة وجود تعارض بينه وبين

القوانين الاقليمية، عكس ما موجود في الدستور العراقي وتحديدا في المادة (115) الذي يرجح كفة قانون الاقاليم على قوانين الاتحاد في حالة الخلاف بينها، فهو يعطي الاولوية في الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم الى قانون الاقليم، كما انه عمل على تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصرفي المادة (110) وترك ما عداها للأقاليم.

5. فيما يتعلق بآلية تشكيل الاقاليم نلاحظ ان الدستورالعراقي لم يوضح عدد المحافظات التي يمكنها تكوين اقليم اتحادي، كما انه خلا من اي ضوابط لتشكيل الاقاليم خاصة اذا ما علمنا ان المحافظات العراقية غير متكافئة من ناحية الموارد الاقتصادية، التركيبة السكانية، مساحات المحافظات، ما يؤدي الى خلق نوع من عدم الاستقرار.
6. تعتبر المادة (121) من الدستور خرقا صريحا لمبادئ الفيدرالية كونها اعطت الحق لسلطة الاقليم بتعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة تعارضه أو تناقضه مع قانون الاقليم.

الهوامش:

(1)ماجد نجم عيدان و حسام شكر أمين، إشكالية التجربة الفيدرالية في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٢)،جامعة كركوك، المجلد (4)، العدد (12)، 2015، ص219.

(2)مرتجى عبد الجبار مصطفى، حيدر سامي رشيد، النظام الفدرالي في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، المجلد (1)، العدد (24)، 2019، ص363.

(3)وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية / العتبة العباسية المقدسة، النجف الاشرف-العراق، ط1، 2019، ص16.

(4) المصدر نفسه، ص16.

*مجلس الحكم: هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس 2003 م، والتي انتهت باحتلال بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003 م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال.

(5)علي نجيب حمزة الحسيني، الفدرالية وأفاق تطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع/انساني، 2007، ص95.

(6)عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد-العراق، 2013، ص10.

(7)وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (27)، العدد (4)، 2019، ص (124).

(8)وسن حميد رشيد، المرجع السابق، ص125.

(9) المصدر نفسه، ص125.

(10)ساجد أحميد عبل الركابي، العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، مجلة جامعة دهوك، المجلد (14)، العدد (2)، 2011، ص12.

(*) المادة(54/أ) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

(11)عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص11.

(12)وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص125-126.

(*) مادة (117) من الدستور العراقي لسنة2005.

(**) المادة (1) من قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (13) لسنة 2008، الوقائع العراقية، العدد (4060)، 11 شباط 2008.

(13)علي عبود بحر العلوم، الفيدرالية الجغرافية وافاقها المستقبلية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان، 2014، ص81.

(14)وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مرجع سابق، ص 124.

(15)علي عبود بحر العلوم، الفيدرالية الجغرافية وافاقها المستقبلية في العراق، مرجع سابق، ص81.

(16) المصدر نفسه، ص82.

(17)وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مرجع سابق، ص 124.

(18)علي عبود بحر العلوم، الفيدرالية الجغرافية وافاقها المستقبلية في العراق، مرجع سابق، ص83.

(19)قحطان حسين طاهر، معوقات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، مركز المستقبل للدراسات والبحوث/المنتدى السياسي، 2015، بحث منشور على الموقع الأتي:

تاريخ الزيارة https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/10032020/12/11

(20)رضا عبد الجبار الشمري و أياد عايد البديري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، المجلد (8)، العدد (4)، 2009، ص 142.

(21)قحطان حسين طاهر، معوقات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، مرجع سابق.

(22)ماجد نجم عيدان و حسام شكر أمين، إشكالية التجربة الفيدرالية في العراق، مرجع سابق، ص232.

(23) المصدر السابق، ص233.

(24)وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مرجع سابق، ص123.

(25)رضا عبد الجبار الشمري و أياد عايد البديري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مرجع سابق، ص 144.

(26)رضا عبد الجبار الشمري و أياد عايد البديري، المرجع السابق، ص144-145.

(27)المصدر السابق ،ص147.

(28)المصدر السابق، ص148.

المراجع والمصادر

أولاً: الدساتير والقوانين

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.
2. قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004.
3. قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (13) لسنة 2008، المنشور في الوقائع العراقية، العدد (4060)، 11 شباط 2008.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

1. وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية/ العتبة العباسية المقدسة، النجف الاشرف-العراق، ط1، 2019.
2. عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد-العراق، 2013.
3. علي عبود بحر العلوم، الفيدرالية الجغرافية وافاقها المستقبلية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان، 2014.

ثالثاً: الدوريات

1. ماجد نجم عيدان وحسام شكر أمين، إشكالية التجربة الفيدرالية في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (4)، العدد (12)، 2015.
2. مرتجى عبد الجبار مصطفى وحيدر سامي رشيد، النظام الفدرالي في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، المجلد (1)، العدد (24)، 2019.
3. علي نجيب حمزة الحسيني، الفدرالية وأفاق تطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع/انساني، 2007.
4. وسن حميد رشيد، الفدرالية وتطبيقها في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (27)، العدد (4)، 2019.
5. ساجد أحميد عبل الركابي، العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، مجلة جامعة دهوك، المجلد (14)، العدد (2)، 2011.
6. رضا عبد الجبار الشمري وأياد عايد البديري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، المجلد (8)، العدد (4)، 2009.

رابعاً: المواقع الالكترونية

قحطان حسين طاهر، معوقات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، مركز المستقبل للدراسات والبحوث/ المنتدى السياسي، 2015، بحث منشور على الموقع الأتي:

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/10032020/12/11 تاريخ الزيارة .

Federalism in Iraq between reality and application

Hadel latef Yasser

College of Political Science

Al-Nahrain University

ndyjabr46@gmail.com

Keywords: Federalism, Centralization, Dictatorial Regime, Local Government.

Summary:

No Iraqi constitutional or political issue has witnessed such a wide, exciting and continuous debate as the issue of federal entitlement and its practical applications. Since the events of 2003 and the overthrow of the dictatorial regime in it, that regime that relied a lot on the strict central state in consolidating its regime, the choice of the political system that completely eliminates the possibility of the concentration of power and the return of dictatorship to power in the country and provides psychological reassurance to the feelings of the Iraqi people and helps them to crystallize a political culture based on To participate and contribute based on his feeling of empowerment, eliminating his fears, and encouraging him to be biased towards democracy is the main concern of all politicians. Perhaps the application of a democratic federal system constitutes an almost certain guarantee against the return of the dictatorial approach to governance, and leads to the establishment of a free society that enjoys justice and unity. This was confirmed by the drafters of the Iraqi Constitution of 2005 in its preamble, which stipulated that (the people of Iraq, who have committed themselves to all of their components and sects, to decide freely and choose to unite by themselves, and to be admonished for tomorrow by yesterday) and that adherence to this constitution preserves for Iraq its free union of people, land and sovereignty). Was the Iraqi legislator able to meet the aspirations and aspirations of the Iraqi people towards federalism when he drafted the articles related to federalism in the folds of the constitution?